البيان الأولي لبعثة "إيجاد" لمراقبة الانتخابات

لدى جمهورية السودان لمراقبة الانتخابات الرئاسية والعامة

(بيان صحفي)

17 أبريل (نيسان) 2015

أنهت بعثة "إيجاد" لمراقبة الانتخابات الرئاسية والعامة بجمهورية السودان من 13 إلى 16 أبريل (نيسان) 2015 مهمتها بنجاح. وقد أوفدت إيجاد بعثتها إلى هناك بعد تلقيها دعوة من اللجنة الوطنية للانتخابات بجمهورية السودان.

ترأس بعثة إيجاد لمراقبي الانتخابات في جمهورية السودان الدكتور محمد عبد الله حسين، مفوض المجلس الوطني الانتخابي لإثيوبيا والذي يمثل أيضا جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، وهو الرئيس الحالي لإيجاد. ومن بين الأعضاء الثلاثين الآخرين من بعثة المراقبين هناك السفير يوسف عبد الرحمن نزيبو، مفوض اللجنة الكينية المستقلة للانتخابات والحدود، إضافة إلى مفوضين من اللجان الانتخابية، برلمانيين، وممثلين عن الوزارات المحورية، ومنظمات غير حكومية وأعضاء الأمانة العامة في إيجاد.

كان الهدف العام من بعثة مراقبي إيجاد مساعدة جمهورية السودان، وهي عضو مؤسس للمنظمة، في جهودها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية من خلال توفير ردود فعل إيجابية وبناءة. ومن المتوقع أيضا أن يساعد ذلك في تحسين عمليات مماثلة بين الدول الأعضاء، وبالتالي المساهمة في تطوير ثقافة ديمقراطية تساعد على تجنب الصراعات المتعلقة بالمنازعات الانتخابية في المنطقة.

تم نشر أعضاء بعثة إيجاد لمراقبة الانتخابات في 8 (ثمانية) مواقع وهي: الخرطوم 1 (مركز و أم درمان) والخرطوم بحري، ولاية الجزيرة (واد مدني)، ولاية النيل الأبيض (كوستي)، ولاية نهر النيل (شندي)، ولاية القضارف (القضارف)، ولاية شمال كردفان (العبيد) والولاية الشمالية (دنقلا). راقبت الفرق افتتاح وإغلاق الاقتراع ومراحل العد في العملية الانتخابية من 13 إلى 17 أبريل (نيسان) سنة 2015.

في كل موقع من مواقع الانتشار، كانت البعثة قادرة على زيارة عدد مهم من محطات الاقتراع ولاحظت ما يلي:

- فتحت معظم مراكز الاقتراع كما كان مقررا في 08:00 صباحا ولكن لاحظنا حالات قليلة من التأخير في الافتتاح.

- تم توزيع المواد الانتخابية على نحو كاف في الوقت المناسب وبكميات كافية خلال الأيام الأربعة. إلا أن بعثة مراقبة الانتخابات لاحظت أن هناك تسليما مختلطا ومتأخرا لبعض المواد الانتخابية في واد- مدني في اليوم الأول للانتخابات.
- أبان المسؤولون في اللجنة الوطنية للانتخابات وموظفو الاقتراع عن فهم شامل لأدوارهم ومسؤولياتهم.
- كان هناك عدد كاف من المراقبين المحليين، ولكن المشاركة من قبل المراقبين الدوليين كانت محدودة سواء من حيث نسبة المشاركة أو من حيث التمثيلية العامة.
- كان هناك وصول بطيء وتدريجي للناخبين خلال الأربعة الأيام.
- تم التقيد بسرية التصويت باستثناء حالات معزولة متعلقة بضيق المساحة في بعض مراكز الاقتراع والتي أضرت بالاقتراع.
- كان لكل ناخب نفس العدد من الأصوات (شخص واحد صوت واحد) وكان لجميع الأصوات نفس الوزن.
- راقبت البعثة المراحل الأولى من عملية الفرز. على الرغم من أنها بدأت بوتيرة بطيئة، ارتفعت الوتيرة مع مرور الوقت ولم يلاحظ أي حوادث انقطاع.
- لاحظ فريق المراقبين وجود مشاركة بمستوى عال وبشكل ملحوظ للمرأة في عملية التصويت
- كانت النساء تعملن كمسؤولات عن الاقتراع، وممثلات أحزاب ومراقبات في الانتخابات. كما وصلت أيضا النساء بأعداد كبيرة بالمقارنة مع الرجال للتصويت خلال الأيام الأربعة للاقتراع.
- لاحظت بعثة المراقبة أن البيئة الأمنية خلال الانتخابات كانت سلمية دون تسجيل مراقبي إيجاد لأي حوادث كبيرة.

توصيات

إلى اللجنة الوطنية للانتخابات:

- لوحظ أن بعض المسؤولين لم يطلبوا من بعض الناخبين تقديم وثائق الهوية. وينبغي أن يكون المسؤولون في اللجنة الوطنية للانتخابات صارمين وحازمين في القضايا المتعلقة ببطاقات الهوية. (هناك حاجة للرفع من مستوى تدريب المسؤولين في مراكز الاقتراع).

- عندما يفقد الناخبون بطاقات الهوية ينبغي أن تشتمل الوثيقة المؤقتة على صورة صاحب الهوية وأن تحتفظ بها اللجنة الوطنية للانتخابات.

- اللجنة الوطنية للانتخابات، والأحزاب السياسية والجمعيات المدنية بحاجة لتعزيز التربية المدنية خاصة بين فئات الشباب والمهمشين لزيادة الوعي بعملية الانتخابات وأهميتها.

- الحاجة إلى احترام سرية التصويت خاصة للناخبين ذوي الاحتياجات والذين يحضون بمساعدة حيث يجب على من يساعدهم التوقيع على يمين السرية وأن توضع على يده المعاكسة علامة حبر لا تمحى حتى لا يسيئ استغلال الحق في المساعدة.

- يجب أن تحمل شارات المراقبين ووكلاء الأحزاب الصادرة عن اللجنة الوطنية للانتخابات صورة حاملها. هذا سوف يمنع المزورين من إساءة استخدام البطاقات من قبل من يزعمون أنهم مراقبين.

- هناك حاجة لقيام اللجنة الوطنية للانتخابات بإجراء تدريب مكثف لموظفيها على العملية الانتخابية لتعزيز قدرة وكفاءة موظفي الاقتراع المؤقتين.

- هناك حاجة لزيادة تحسين إدارة وتطبيق سجل الناخب للحد من انتشار الأسماء "المفقودة" ومشاكل بعض الناخبين في عدم تحديد مراكز الاقتراع أو الوصول إليها في أيام الاقتراع.
- ينبغي أن تتحقق اللجنة الوطنية للانتخابات وتتأكد من أن تقسيم المناطق ورموز مراكز الاقتراع منسجمة مع تلك الواردة في كتيبات وقوائم توزيع أخرى لتجنب اللبس في المواقع.

خاتمة

اقتصرت بعثة إيجاد لمراقبة الانتخابات على بعثة مراقبة على المدى القصير والتي تخص فقط فترة الاقتراع وفرز الأصوات. ولذلك، فإن البعثة لن تكون في وضع يمكنها من تقديم الاستنتاجات كاملة وشاملة حول العملية الانتخابية برمتها. ومع ذلك، واستنادا إلى ما استطاعت مراقبته، تخلص البعثة إلى التالي:

1- أخذا في الاعتبار أن السودان يشهد الانتخابات الثانية، وبالنظر إلى الحجم الشاسع للبلاد وتحديات البنية التحتية، فإن تقييمنا الأولي هو أن عملية الانتخابات كانت ذات مصداقية. لاحظت بعثة مراقبي إيجاد تحسنا كبيرا في أداء الهيئة الانتخابية مقارنة بالانتخابات الرئاسية والعامة الماضية التي عقدت في عام 2010.

-

2- تناشد البعثة جميع الفاعلين السياسيين والمرشحين المستقلين لقبول نتائج الانتخابات والنتائج النهائية. في حالة وجود ما يدعو إلى الطعن في النتائج، تحث البعثة الأطراف المعنية على الالتزام بالقنوات القانونية لحل النزاعات.

3- تشجع البعثة جميع الأحزاب السودانية بما في ذلك تلك التي قاطعت الانتخابات على الاستمرار في الحوار الوطني تحت رعاية المجلس التنفيذي عالي المستوى للاتحاد الإفريقي والذي يعتبر إيجاد عضوا نشيطا فيها.

4- تضمن اللجنة الوطنية للانتخابات أن تعقد جميع الانتخابات في المناطق التي أجلت فيها بمجرد ما تسمح الظروف بذلك لفك العزلة عن مواطني تلك المناطق المتضررة.

5- وبصرف النظر عن القضايا المذكورة أعلاه، فإنه يمكن استنتاج أن الانتخابات الرئاسية والعامة لعام 2015 في السودان قد أجريت وفقا للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة وذات المصداقية وأنها أجريت بطريقة شفافة.

6- تود بعثة إيجاد لمراقبة الانتخابات أن تشكر اللجنة الوطنية للانتخابات، وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية السودان، وسائل الإعلام السودانية، وغيرهم من المراقبين الدوليين والمحليين على المساعدة التي قدموها للبعثة.

الخرطوم، السودان، بتاريخ 17 أبريل (نيسان) 2015